الأنباء
الاحد 10 ديسمبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

انباء سورية

قضماني: العالم ينتظر بديلاً عن الأسد.. وهذه مسؤولية المعارضة

«جنيف 8» يُستأنف اليوم.. والشرع يعود للواجهة عبر الإعلام الروسي

متظاهرون يتضامنون مع القدس في مخيم اليرموك في دمشق (رويترز)

عواصم ـ وكالات: تستأنف في جنيف اليوم الجولة الثامنة من مفاوضات السلام السورية، المفترض أن ينضم إليها وفد النظام السوري، كما اعلن المبعوث الدولي ستافان ديمستورا، الذي أعرب عن أمله في عدم وجود شروط مسبقة لدى وفدي المعارضة والنظام، والتركيز على القضايا الدستورية والانتخابية، على أمل التوصل إلى حل سياسي ينهي الصراع القائم منذ نحو 7 سنوات.

وفي السياق، قالت المتحدثة باسم المعارضة السورية في المفاوضات بسمة قضماني، في تصريحات للأناضول: «لا يوجد طرف مفاوض حتى الآن، ونحن لا نضع تفاصيل تلزمنا، ولكن نقول: هناك حاجة لرؤية واضحة متكاملة تربط العمليتين الدستورية والانتخابية بالانتقال السياسي».

وأضافت: «يهمنا المغزى السياسي من العمل، فنضع الرؤية الشاملة، ولكي أجربها وأعرف أنها قابلة للتطبيق، أدخل في بعض التفاصيل، لكن لا أضعها كلها، فلسنا قادرين على معرفة ما سيجري على الأرض بالضبط».

وتابعت: «النظام يقدم أسلوبه في التعامل مع الشعب بالقتل والقمع والتهجير، نحن نقول ما هي رؤية سورية المستقبل، هل هو يقدم شيئا (؟) لا شيء، هو يقول مزيدا من الجرائم».

وبشأن استمرار التفاوض الأحادي مع الأمم المتحدة بعد ان غادر وفد النظام وبقي وفد المعارضة، أجابت قضماني: «علينا نحن أن نقدم البديل بغض النظر إن كان النظام يريد أو لا يريد أن يتعاون، فالعالم ينتظر بديلا عن نظام الأسد، وهذه مسؤولية المعارضة اليوم».

وأردفت: «قوى الثورة توقفت عن القتال، وتحترم (اتفاق) مناطق خفض التصعيد.. ملتزمون بالحل السياسي إذا ما كان من خلال التفاوض مع النظام، وحتى اليوم نرى أنه ليس هناك تفاوض».

وشددت على أنه «لا يوجد شيء يلزم المعارضة، المبعوث الخاص لا يستطيع أن يلزمنا بأي شيء، بينما هو ليس لديه طرف آخر.. دور المبعوث هو أن ييسر المفاوضات بيننا وبين ممثلي النظام، وهذا الوفد لا يأتي للتفاوض».

وفيما يتعلق بالتفاصيل التي أنجزت حتى الآن بخصوص المسائل الدستورية والانتخابية، قالت المتحدثة باسم المعارضة السورية: «نتحدث مع المبعوث الأممي في محاور تحددت منذ أكثر من 6 أشهر، وهناك محاور مختلفة نحن بحاجة لتحديد مضمونها».

في هذه الأثناء، أشارت وسائل إعلام روسية إلى عودة اسم وزير الخارجية السوري السابق «فاروق الشرع» للظهور مجدا في إطار ما وصفته «معادلة التسويات السورية».

وقالت قناة «روسيا اليوم» في موقعها الإلكتروني: «عاد اسم فاروق الشرع وزير الخارجية السوري السابق مجددا للظهور في إطار معادلة التسويات السورية، كما سماها بعض أطياف المعارضة، بعد أن أشيع مؤخرا أن اسم الشرع مطروح لترؤس حوار سوتشي».

ونقلت القناة عن المعارضة «سميرة المسالمة» في مقال نشرته في جريدة «الحياة»، إن شخصيتين معارضتين تقفان وراء ترشيح نائب الرئيس السوري السابق، «فاروق الشرع»، لقيادة مؤتمر الحوار الوطني في مدينة «سوتشي» الروسية.

وأضافت «المسالمة»: إن ترشيح الشرع جاء من كل من المعارضين خالد محاميد (نائب رئيس وفد المعارضة حاليا)، وهيثم مناع رئيس تيار «قمح» (الرئيس المشترك السابق لمجلس سوريا الديموقراطية).

وأوضحت «المسالمة» أن الترشيح تم خلال اجتماع ضمهما مع نائب وزير الخارجية الروسي، «غينادي غاتيلوف» ومبعوث وزير الخارجية الروسي للتسوية في الشرق الأوسط «سيرغي فيرشينين» منتصف الشهر الماضي في موسكو.

واعتبرت «المسالمة» أن الخطوة التي قام بها المعارضان السوريان تأتي لطرح اسم شخصية يمكن المراهنة أو الإجماع عليها خلال المرحلة الانتقالية.

وكانت وسائل إعلام عديدة، ومنها صحيفة «الشرق الأوسط» قد ذكرت مؤخرا، أن موسكو تدرس دعوة الشرع لترؤس اجتماعات مؤتمر «سوتشي» للتسوية السورية، بناء على اقتراح قدمه معارضون سوريون.

وبحسب الصحيفة، فإن شخصيات معارضة طلبت من مسؤولين في وزارتي الدفاع والخارجية الروسيتين، دعوة «الشرع» باعتباره شخصية مقبولة من شريحة واسعة من المعارضين والعاملين في النظام.

ديمستورا يتمنى العودة للمفاوضات بدون شروط

أكثر من 60 قبيلة وعشيرة سورية تعقد مؤتمرها العام الأول في إسطنبول اليوم

عواصم ـ وكالات: يعقد المجلس الأعلى للعشائر والقبائل السورية اليوم، مؤتمره العام الأول في مدينة اسطنبول التركية، بمشاركة ممثلين عن أكثر من 60 قبيلة وعشيرة، طبقا لما ذكرته وكالة «الأناضول» الرسمية التركية للأنباء أمس.

ونقلت الوكالة عن رئيس المجلس رافع عقلة الرجو قوله إن المؤتمر يضم ممثلين عن كل العشائر في سورية من العرب والتركمان والأكراد والمسيحيين والدروز والأرمن، إلى جانب فعاليات ثورية وشخصيات معارضة، مشيرا الى أن المؤتمر سيخرج بقرارات مهمة تخص الشعب السوري.

وأشار الرجو إلى أن الوفود المشاركة ستأتي من داخل سورية ومن تركيا ومن عدد من الدول، حيث سيستمر المؤتمر ثلاثة أيام، لافتا أن المؤتمر سيكون تحت شعار «العشائر والقبائل الضامن لوحدة النسيج السوري ودعم الاستقرار وعودة المهجرين».

وأكد أن «الهدف الرئيسي للمؤتمر هو رص الصفوف للقضاء على حزب الاتحاد الديموقراطي، الجناح المسلح لحزب العمال الكردستاني وإسقاط النظام والميليشيات الطائفية التي تحارب إلى جانبه، كما سيتم نقاش تشكيل جيش وطني يضم أبناء كافة القبائل والعشائر».

وشدد على أن جميع المشاركين متفقون على وحدة التراب السوري، ويرفضون مشاريع التقسيم والفيدرالية التي يحاول حزب الاتحاد الديموقراطي فرضها.

جائزة أفضل دعاية خيرية لڤيديو عن صداقة بين «باتمان» وطفل سوري لاجئ

لندن رويترز: فاز مقطع ڤيديو عن زيارة تقوم بها الشخصية الخيالية الشهيرة «باتمان» أو الرجل الوطواط لمخيم للاجئين السوريين في لبنان بجائزة أفضل إعلان لجمع التبرعات هذا العام.

ويظهر في الإعلان الفائز، باتمان وهو يتجول في مخيم للاجئين برفقة طفل سوري يبلغ من العمر ثماني سنوات.

والإعلان الفائز تابع لمؤسسة (وور تشايلد هولاند) التي تهدف إلى حماية الأطفال من الصراعات وتسليحهم بالتعليم والمهارات.

وفي الإعلان يلعب باتمان كرة القدم مع الطفل السوري كما يلعبان (الغميضة) و(الرست) ويطلقان طائرة ورقية في السماء بينما يشدو في الخلفية فريق الروك الشهير (كوين) بأغنيته (يور ماي بيست فريند) أو (أنت أفضل صديق).

وفي نهاية الإعلان يتحول باتمان إلى والد الطفل السوري الذي فر من الحرب مع أسرته.

ويقول الڤيديو «كثيرا ما يكون الخيال أفضل سبيل للأطفال في حالات الحرب للفرار من واقعهم».

وحصل الڤيديو أمس الأول على جائزة (غولدن راديو) التي تمنحها مؤسسة رادي-إيد لعام 2017.

وتحتفي هذه الجائزة بمقاطع الڤيديو الخيرية التي تنأى عن الرسائل النمطية للفقر وترسم صورة للمحتاجين بعيدا عن كونهم مجرد متلقين للمساعدات لا حول لهم ولا قوة. وقال الحكام الذين يمنحون الجائزة عن الإعلان الفائز «يا له من ڤيديو قوي».

وقوبلت مناشدة خيرية في ڤيديو من بطولة المغني إد شيران بالنقد اللاذع واختيرت للقب (راستي راديو) الذي يمنح لأسوأ دعاية خيرية لعام 2017 وذلك بسبب ترويجها لما يعرف باسم «سياحة الفقر».

وتشير الأصوات المنتقدة إلى أن الڤيديو الذي يظهر فيه شيران ويهدف لجمع التبرعات لأطفال الشوارع في ليبيريا يركز كثيرا على المغني البريطاني، كما أن عرضه إيواء عدد من الأطفال المشردين مؤقتا في فندق كان «غير مسؤول».

انباء لبنانية

«الترجمة اللبنانية» غيّبت سلاح «حزب الله» عن بيان مجموعة الدعم في باريس

زيارة زعيم «العصائب» للجنوب تثير الجدل والحريري يتحرك

بيروت ـ عمر حبنجر

شكل بيان المجموعة الدولية الداعمة للبنان الصادر عن اجتماعها في باريس وثيقة دولية جديدة، حاضنة للبنان، لكنها بالمقابل وضعت الاطراف اللبنانية أمام اختبار الالتزام بمندرجاتها، سيما لجهة سلاح حزب الله ودوره الاقليمي والذي بوسعه ان يسهم في انجاح هذه المقررات، او ان يحولها الى مجرد حبر على ورق، قياسا على القرارات الداخلية او الدولية السابقة.

تزامنا مع انعقاد مؤتمر دعم لبنان وسياسته الرامية الى «النأي بالنفس» عن أزمات المنطقة، أثارت زيارة قيس الخزعلي زعيم ميليشيات عصائب أهل الحق العراقية، المنضوية ضمن الحشد الشعبي، إلى الجنوب اللبناني قرب الحدود الإسرائيلية، جدلا واسعا في الأوساط اللبنانية.

وظهر الخزعلي بلباس عسكري عند بوابة فاطمة في كفر كلا جنوب لبنان، يفاخر بأنه وميليشياته على أتم الجهوزية لمؤازرة «المجاهدين المقاومين»، في إشارة إلى حزب الله المدعوم.

وقال في ڤيديو تداوله ناشطون: «نحن هنا مع حزب الله نعلن جهوزيتنا التامة للوقوف صفا واحدا مع الشعب اللبناني والقضية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي».

وبعد الانتقادات الحادة التي اثارتها الزيارة، وجه رئيس الحكومة سعد الحريري، بمنع الخزعلي، الأمين العام لحركة «عصائب أهل الحق»، المنضوية تحت لواء «الحشد الشعبي» العراقي، من دخول لبنان، بعد نشر ڤيديو له وهو يتجول على الحدود الجنوبية للبنان.

وقال المكتب الإعلامي للحريري، في بيان: «يتم التداول على مواقع التواصل الاجتماعي بڤيديو لمسؤول ميليشيات عراقية يجول على قرى حدودية جنوبية في لباس عسكري».

وتابع: «تبين أن الڤيديو تم تصويره قبل 6 أيام، وهو يشكل مخالفة موصوفة للقوانين اللبنانية».

وأضاف أن الحريري «قام باتصالات مع القيادات العسكرية والأمنية المعنية، لإجراء التحقيقات اللازمة، واتخاذ الإجراءات التي تحول دون قيام أي جهة أو شخص بأية أنشطة ذات طابع عسكري على الأراضي اللبنانية، ودون حصول أعمال غير شرعية على صورة ما جاء في الڤيديو، ومنع الشخص المذكور من دخول لبنان»، وفق المكتب الإعلامي.

عون أبلغ اردوغان مشاركته في «القمة الإسلامية» في اسطنبول

وبالعودة إلى بيان باريس فقد عطى لسياسة النأي بالنفس التي جددت الحكومة الحريرية اعتمادها مصادقة دولية، وجعلها محور متابعة ومراقبة خاصة ان الموقفين الاميركي والفرنسي اكدا على أولوية استقرار لبنان، مع التشديد على التزام «حزب الله» بسياسة النأي بالنفس، داخليا وخارجيا ايضا، وهذا ما اكد عليه الرئيس الحريري رهانا على الاجماع الذي تحقق حوله.

لكن اللافت ان ما لم يقله «بيان النأي» الصادر عن مجلس الوزراء في جلسة العودة عن الاستقالة قاله بيان مجموعة الدعم الدولية للبنان، الذي صيغ بعناية ودراية، حيث عبر عن ارتياح مجموعة الدعم لما سماه عودة الحريري الى بيروت، وتحدث عن التقيد بالالتزام بالقرارات السابقة التي تتضمن عدم حيازة أي أسلحة غير أسلحة الدولة اللبنانية، ما يعني ان تحييد سلاح حزب الله في البيان الحكومي لم يتقيد به الموقعون على بيان المجموعة الدولية.

ومع ذلك فان التباسا حصل في ترجمة بيان المجموعة الدولية، في الفقرة المتعلقة بتطبيق القرار الدولي 1559 ففي النسختين الفرنسية والانجليزية وردت المطالبة بتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الامن والتقيد بها، وخصوصا القرارين 1559 و1701 لكن النسخة العربية التي وزعت في بيروت خلت من هذه المطالبة ومن ذكر هذين القرارين لتعاد وتضاف هذه الفقرة لاحقا!

وبقي السؤال لماذا حذفت هذه الفقرة ولماذا اعيدت، ومن حذفها ومن اعادها؟ بلا جواب، علما ان القرار 1559 وهو الاساس يرفض وجود قوى مسلحة على الأرض اللبنانية غير قوى الشرعية اللبنانية.

ولفت تذكير بيان المجموعة الدولية باعلان بعبدا عام 2012 بالابتعاد عن المحاور الاقليمية وبأن الجيش هو القوة الشرعية الوحيدة في لبنان، ودعا جميع الاطراف الى استئناف المناقشات حول خطة الدفاع الوطني، واعتبر رئيس الحكومة سعد الحريري شريكا رئيسيا في صون وحدة لبنان واستقراره واعلنت انها ستولي اهتماما خاصا لتنفيذ الحكومة اللبنانية قرار النأي بالنفس عن التدخل في شؤون البلدان العربية.واللافت ايضا ان المجموعة الدولية رفضت الاعادة القسرية للنازحين السوريين، ودعت الى العودة الآمنة على ان تسهل الأمم المتحدة هذه العودة.

مؤتمر باريس تخلله الاعلان عن مؤتمرات اخرى دولية من اجل لبنان، الأول في باريس 4 مارس المقبل لدعم الاستثمار. والثاني في روما مخصص لدعم الجيش والقوى الأمنية، والثالث في بروكسل لمساعدة لبنان على تحمل اعباء النازحين السوريين على ارضه.

هذا وأبلغ الرئيس ميشال عون نظيره التركي رجب طيب اردوغان عزمه تلبية دعوته للمشاركة في قمة مؤتمر منظمة التعاون الاسلامي التي دعا إليها في اسطنبول، من اجل القدس يوم الاربعاء المقبل.

عون وفي احتفال اضاءة الشجرة الميلادية في القصر الجمهوري امس، قال: نحتفل بالميلاد ككل عام، ونحن نشعر بالمرارة لأن الأماكن المقدسة في القدس من كنيسة المهد الى المسجد الأقصى تدنس.

صورة عن الڤيديو لقيس الخزعلي خلال جولته في الجنوب

لمشاهدة الڤيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

هل شملت التسوية الجديدة كل أطراف العقد الحكومي؟

بيروت ـ ناصر زيدان

رافق اجتماع الحكومة اللبنانية الثلاثاء الماضي في قصر بعبدا الرئاسي، مجموعة من التداخلات وسبقتها اتصالات واسعة، منها المعلنة ومنها غير المعلنة. وشمل الحراك قضايا اوسع من موضوع إعلان «النأي بالنفس». وربما تكون هذه الاتصالات أسست لشكل جديد من التعاون السياسي بين الأطراف الممثلة بالحكومة، او تنظيم الخلاف فيما بينها على اقل تقدير، لمواجهة المرحلة الجديدة وصولا الى الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في الربيع القادم.

ومن الخصوصيات المميزة لهذه الجلسة الشهيرة، أنها الوحيدة التي تم نفي عقدها او تأكيد هذا الانعقاد قبل ساعات محدودة من التئامها، ولم يعرف إلا الوزراء عن الساعة المحددة للانعقاد، لأن الظروف الأمنية التي تحيط بتنقلات رئيس الحكومة، كانت تقف وراء هذا التكتم، ذلك وفقا لما قاله احد المتابعين للاتصالات التي سبقت انعقاد الجلسة. من المعروف ان التباين الأساسي ـ او الاختلاف ـ حول مسألة «النأي بالنفس» كان ينحصر بين فريق رئيس الحكومة سعد الحريري ومعهم بعض الوزراء الآخرين، وبين فريق حزب الله. وتلك التباينات كانت السبب الرئيسي لاستقالة الحريري. والفريقان تنازلا عن الحدة التي غلبت على خطابهم في المرحلة الماضية، وبدا واضحا ان حزب الله ادخل تعديلا جوهريا على مواقفه مراعاة لرئيس الحكومة، بما في ذلك إعلان عدم تدخله في الاحداث الجارية في اليمن. ورئيس الحكومة قبل الوساطات التي جرت معه من اطراف داخلية وخارجية للعودة نهائيا عن الاستقالة.

التسوية التي تم الاعلان عنها ببيان صادر عن جلسة مجلس الوزراء، وبلسان رئيس الحكومة، شملت كل الاطراف المشاركة في الحكومة، بما في ذلك حزب القوات اللبنانية الذي يعيش نوعا من انواع الحرب الباردة مع تيار المستقبل، ومع التيار الوطني الحر على خلفية مواقفه الأخيرة، لاسيما موقف القوات من استقالة الرئيس سعد الحريري، ومن ملفات النفط والغاز وموضوع استئجار البواخر التي تولد الطاقة الكهربائية. وتقول مصادر تابعت الاتصالات التي سبقت جلسة الحكومة، ان هذه الاتصالات التي أدت الى إيجاد مخرج بواسطة البيان الموحد الذي اذاعه رئيس الحكومة، انتجت ايضا هدنة بين القوات اللبنانية من جهة والتيار الوطني الحر من جهة ثانية.

كذلك فإن هذه الاتصالات، بلورت نوعا من الاتفاق على القضايا الأساسية بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل وحركة امل والحزب التقدمي الاشتراكي، وعلى درجة اقل مع حزب الله. ومسودة هذا الاتفاق غير الملعن تتضمن عدة نقاط، لعل أبرزها:

- تفويض رئيس الجمهورية بمعالجة بعض الملفات الخلافية، وتعزيز دوره الجامع الذي يكفله الدستور كحكم بين كل مؤسسات الدولة، بما في ذلك منحه الغطاء الشعبي الجامع لتخريج خطة تحييد لبنان عن النزاعات المحيطة، من دون ان يؤدي ذلك الى الإضرار بمصالح اللبنانيين الاقتصادية والمعيشية.
- التعاون بين مختلف هذه القوى وغيرها في الاستحقاقات القادم ـ ومنها الانتخابات النيابية ـ كي يدخل لبنان الى هذا الاستحقاق من دون تشنجات قاسية.
- وشمل التفاهم الجديد تنظيم الخلاف الى الحدود الممكنة، كي لا يؤدي التنافس الانتخابي الى إعادة اجواء الانقسامات العمودية القديمة، لأن ظروف لبنان الاقتصادية والديموغرافية والجيوسياسية، لا تسمح اليوم بمثل هذه الانقسامات.

وتؤكد المعلومات المسربة من كواليس مفاوضات التسوية الجديدة، انها شملت جميع شركاء العقد الحكومي، ولو على درجات متفاوتة، وان حالة الطلاق التي كان يحكي عنها بين بعض شركاء التفاهمات والتحالفات السابقة، غير صحيحة، ولا يعني الامر ان وتيرة التنسيق بين هؤلاء ستظل على ذات الاندفاعة السابقة.